



آفاق الاقتصادية

Āfāqiqtişādiyya

مجلة علمية دولية محكمة تصدر نصف سنوياً عن  
كلية الاقتصاد والتجارة بجامعة المرقب

رقم الإيداع القانوني بدارالكتب الوطنية: 50/2017

E-ISSN 2520-5005

"أثر الرفع المالي على أداء المصارف التجارية الليبية"  
(دراسة تطبيقية على مصرف الوحدة)

أ. محمد عبد الله الطربان

samozain@gmail.com

مصرف الوحدة – طرابلس

د. الصادق محمد بلقاسم

alsadigasd@gmail.com

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس

المؤلفون  
Authors

**Cite This Article:**

إقتبس هذه المقالة (APA):

الطربان، محمد عبد الله؛ بلقاسم، الصادق محمد. (2019). أثر الرفع المالي على أداء المصارف التجارية الليبية – دراسة تطبيقية على مصرف الوحدة. مجلة آفاق اقتصادية. 5 [10] 83-114.

## "أثر الرفع المالي على أداء المصارف التجارية الليبية"

### دراسة تطبيقية على مصرف الوحدة

#### المستخلص

هدفت الدراسة بالتحليل والمناقشة أثر الرفع المالي على أداء المصارف التجارية الليبية من خلال تحليل البيانات المالية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في الرفع المالي كمتغير مستقل والأداء كمتغير تابع والمتمثل في نسبة السيولة والإقراض والربحية للمصرف وكذلك نسبة كفاءة رأس المال لمصرف الوحدة ، استخدمت الدراسة التحليل المالي بالنسب المالية للوصول إلى هدف الدراسة وكانت أهم نتائج الدراسة ارتفاع قيمة الأصول السائلة للمصارف التجارية الليبية مقابل إجمالي ودائعها، وهذا يوضح أن هذه المصارف لديها أصول معطلة مما سيؤثر سلباً على ربحية المصرف وأداءها، وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة تفضيل المصرف للتوظيفات مرتفعة للسيولة وقليلة المخاطر، كاستثمار المصارف التجارية الليبية جزء كبير من أصولها في شهادات إيداع مصرف ليبيا المركزي والتي تتسم بارتفاع درجة سيولتها وانخفاض ربحيتها، مما اثر بشكل ملحوظ في معدلات الربحية لهذه المصارف ويتكون جزء كبير من أصول المصارف التجارية الليبية المرجحة للمخاطر من تسهيلات ائتمانية وحسابات مدينة تحت التسوية، وباعتبار هذه الأصول مؤشر التزام للمصارف التجارية بالمعايير الدولية لتصنيف الديون وفقاً لضوابط الجهات الرقابية والإشرافية كمصرف ليبيا المركزي واتفاقية بازل III.

**الكلمات الدالة:** الرفع المالي، الأداء المالي، هيكل التمويل، الفشل المالي، التمويل والمصارف.

### **Abstract**

The study aimed at analyzing and discussing the effect of the financial leverage on the performance of the Libyan commercial banks by analyzing the financial data of the study variables, namely the financial leverage as an independent variable and the performance as a dependent variable, which is the ratio of liquidity, lending and profitability of the bank. The main results of the study were the high value of the liquid assets of the Libyan commercial banks against their total deposits. This indicates that these banks have impaired assets, which will negatively affect the profitability and performance of the bank. As a result of the Bank's preference for high liquidity and low risk investments, Libyan commercial banks invest a large part of their assets in CBL certificates, which are characterized by high liquidity and low profitability. This has a significant impact on the profitability rates of these banks. Which are considered to be an indicator of compliance of commercial banks with international standards for debt classification in accordance with the controls of supervisory and supervisory bodies such as the Central Bank of Libya and the Basel III Convention.

**Key words:** financial leverage , financial performance , financial structure , financial failure , finance and banks.

1-المقدمة:

يساهم القطاع المالي بطريقة فعالة في عملية التنمية الاقتصادية من خلال توفير الموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية، أما بشكل مباشر أو غير مباشر، ذلك لأن القطاع المالي يهتم بحشد الموارد المالية اللازمة للتنمية الاقتصادية من خلال النظام المصرفي، وذلك للدور الأساسي الذي يلعبه، كوسيط بين المودعين الذين يشكلون جانب عرض الأموال في النظام المصرفي والمقترضين الذين يشكلون جانب الطلب على هذه الأموال بحيث يمثل النظام المصرفي ميكانيكية هامة لجمع المدخرات وتحويلها إلى استثمارات إلى جانب عملها على جذب الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها لتمويل المشاريع الأكثر كفاءة وإنتاجية وربحية.

أن خصوصية القطاع المصرفي المتمثلة باعتماد المصارف بشكل أساسي على أموال الغير وإن معظم أصولها وخصومها تتمثل بالنقد ونشاطها الرئيس يتركز على التعامل بالأموال إقراضا واقتراضا، فإن المصارف تعد من المؤسسات المالية ذات المخاطر العالية، وذلك بسبب استخدامها لأموال الغير لتمويل موجوداتها، وكما أن ليبيا من الدول النامية ذات الموارد المالية المحدودة، ويشكل فيها القطاع المصرفي ركيزة أساسية للمجتمع والاقتصاد ككل، وذلك لما يمارسه من المهمات الاقتصادية والاجتماعية والتميز التي تساهم بتحريك عجلة الاقتصاد من خلال تأمين الأموال اللازمة للاستثمار، وتسهيل المعاملات المالية الداخلية والخارجية وتقديم سائر الخدمات والتسهيلات المصرفية لجميع فئات المجتمع، لذا أصبح من الضروري الاهتمام بدراسة مستوى الأداء لمنظمات هذا القطاع، والعمل على تحسين أدائها.

ومن هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة لسد النقص الحاصل في الدراسات والأبحاث المتعلقة بتأثير استخدام الخصوم الإبداعية على الأداء المالي للمصارف التجارية العاملة في ليبيا، ومن خلال الاطلاع على الدوريات المتخصصة في مجال العلوم المالية والمصرفية، قد تبن قلة البحوث المنشورة في هذا الموضوع بالرغم من أهميته الكبيرة بعد أن أصبحت المصارف تتحمل المسؤولية الاجتماعية للمساهمة في عملية التنمية بشكل فعال، لذا يأمل الباحثان بأن تكون نتائج هذه الدراسة إضافة نوعية يمكن للمصارف التجارية الاستفادة منها والخروج بتوصيات تساعد إدارات هذه المصارف في تطوير أدائها المصرفي.

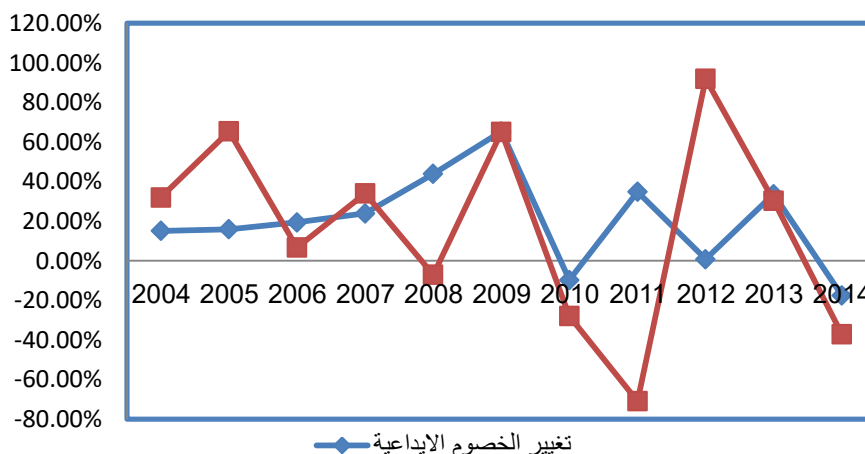
2-مشكلة الدراسة:

1.2-خلفيات المشكلة: إن اعتماد المصارف التجارية على التمويل الخارجي دون التطرق للمشاكل والمخاطر المالية التي قد تنتج عنه، والتباين الواضح في مستوى استخدامه، وغياب الاستراتيجية أو الرؤية الواضحة لدى المصارف التجارية العاملة في ليبيا، قد يوقع هذه المصارف في شبح التعثر حتى ولو حققت نجاحات في المدى القصير في تقادي المشاكل التي قد تواجهها ولكن هذا لا يمنعها من أن تواجه صعوبات على المدى الطويل، وذلك قد يكون بسبب فشل هذه المصارف في تحديد هيكلها الملائم لأهدافها وإمكانياتها والذي قد ينعكس على سيولتها واستثماراتها وربحياتها وقيمتها السوقية في المستقبل.

2.2- مظاهر المشكلة: من خلال اطلاع الباحثان على الملاحظات الظاهرة بالقوائم المالية وميزانيات مصرف الوحدة خلال فترة الدراسة.

حيث لاحظ الباحثان التذبذب الواضح في نسبة التغير في صافي الربح للمصرف خلال فترة الدراسة مقارنة بنمط الزيادة في نسبة تغير الخصوم الإيداعية وهذا يعتبر أمر غير طبيعي بالنسبة لمتغيرات الدراسة، وهذا يدل على ضعف أداء المصرف وعدم استخدامه لأموال الغير الاستخدام الأمثل.

وللتوضيح، أهم هذه البيانات المالية ذات العلاقة المباشرة بين متغيرات الدراسة كما هي موضحة بالشكل التالي:



شكل رقم (1) التمثيل البياني لنسبة تغير صافي الربح وتغير نسبة الخصوم الإيداعية

من خلال الشكل رقم (1) يلاحظ انه في سنة 2004 كانت الخصوم الإيداعية 15.1% وارتفعت في سنة 2005 الى 15.9% ، وفي سنة 2009 كانت الخصوم الإيداعية 65.28% ثم انخفضت في سنة 2010 الى -9.73% ، ويلاحظ في سنة 2011 ارتفعت النسبة الى 28.7% ، كما يلاحظ ان نسبة الانخفاض في الاصول الإيداعية في سنة 2014 كانت كبيرة حيث بلغت -18.2% ، وكذلك انخفاض واضح في صافي الربح في سنة 2014 حيث بلغ -68.6% .

2.2-تحديد مشكلة الدراسة: مما تقدم يمكن صياغة مشكلة الدراسة في سؤال رئيسي كالتالي:

ما مدى تأثير استخدام أموال الغير (الموارد الإيداعية) على أداء المصارف التجارية؟

### 3-فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة طردية بين الخصوم الإيداعية (الرفع المالي) والأداء في المصارف التجارية .

1 .توجد علاقة بين الرفع المالي والسيولة بالمصارف التجارية.

2 . توجد علاقة بين الرفع المالي والإقراض بالمصارف التجارية.

3. توجد علاقة بين الرفع المالي والربحية بالمصارف التجارية.

### 3-أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تحديد مدى تأثير الرفع المالي (الخصوم الإيداعية) على أداء المصارف التجارية الليبية.

-إمكانية دراسة وتحليل المفاهيم الأساسية للرفع المالي ونظرياته المختلفة.

**4-أهمية الدراسة:** تتمثل أهمية الدراسة في الآتي:

- تبرز أهمية هذه الدراسة في معرفة العلاقة وأثر الرفع المالي وأثره على ربحية المصارف التجارية الليبية.
- تقوم بتوضيح الأثر الذي تتركه تكلفة التمويل والرافعة المالية على المخاطر المصرفية، حيث يمكن أن يساهم ذلك في بناء إطار عملي لاتخاذ القرارات المالية في مجالات تدبير واستخدام الأموال بشكل يحقق تعظيم القيمة السوقية للمصارف التجارية.

**5-منهجية الدراسة:**

- 1.5-منهج التحليل: قام الباحثان باستخدام المنهج التحليلي في تحليل القوائم المالية للمصرف قيد الدراسة استناداً إلى طبيعة الموضوع وإلى الدراسات والمراجعة العلمية للمعلومات التي تم الحصول عليها.
- 2.5-منهج جمع البيانات: قام الباحثان بجمع البيانات والمعلومات من خلال استخدام مجموعة من الكتب والمراجع والدوريات والدراسات السابقة والاعتماد على البيانات الثانوية من خلال الميزانيات العمومية وقوائم الدخل .
- 3.5-نطاق الدراسة: تختبر هذه الدراسة أثر الرفع المالي على أداء المصارف التجارية الليبية من حيث (السيولة والإقراض والربحية).
- 4.5-مجتمع وعينة الدراسة: يتكون من المصارف التجارية العاملة في ليبيا أما عينة الدراسة فهو مصرف الوحدة.

**5.5 -حدود الدراسة:**

-الحدود الزمنية: إطار زمني في الفترة من 2004-2014م.

- الحدود المكانية: وتتمثل الحدود المكانية في ليبيا.

**6-متغيرات ونموذج الدراسة:**

**1.6-متغيرات الدراسة:**

المتغير المستقل الرفع المالي (الخصوم الايداعية) .

المتغير التابع الأداء والذي تم قياسه بنسب السيولة والإقراض والربحية .

**7-الدراسات السابقة:**

1.7-دراسة (عبد السلام& حمزة، 2016) بعنوان: "تحليل أثر معيار الرفع المالي لبازل III على التحكم في المخاطر المالية بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية"

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء حول تأثير العمل بمعيار الرفع المالي على التحكم في مخاطر المصارف الإسلامية ؛ باعتباره أهم معايير الرقابة المصرفية المستحدثة في اتفاقية بازل الثالثة، والذي تم بناؤه ليقوم بدور مكمل للمعيار التقليدي المتمثل في كفاية رأس المال.

وقد تم التوصل من خلال هذا البحث إلى ان أهمية معيار الرفع المالي في الرقابة والتحكم في المخاطر المصرفية، والتي توضحت أكثر عقب حالات الإفلاس والانهييار التي شهدتها عديد من المصارف في العالم كنتيجة للأزمة

المالية لسنة 2007 ، التي بينت عدم كفاية معيار كفاية رأس المال كآلية للتحكم في المخاطر المصرفية ما دفع لتضمين معيار الرفع المالي في مقررات الاتفاقية الثالثة لبازل .

#### 2.7- دراسة (عائشة، 2015) بعنوان: "أثر المخاطر المالية على الأداء المالي "

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم المخاطر المالية وذلك باستخدام مؤشر العائد على حقوق الملكية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري مثلي؛ وتتبع أهمية هذه الدراسة من الأساسي للمصارف التي تسعى لتحقيقه والمتمثل في تعظيم الربحية من خلال الوظائف التي تقوم بها.

وتم التعرف في هذه الدراسة على المخاطر المالية وكيفية تسييرها ونموذج العائد على حقوق الملكية ومن تم تطبيق هذا النموذج كآلية تقييم وقياس المخاطر في المصارف.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن غاية المصرف هي تحقيق الربحية وضمان الاستمرارية في النشاط وتعتبر المقاربة الزمنية للأداء من أهم أدوات التقييم فالمقارنة الزمنية تتم بمقارنة مؤشرات نفس المصرف على مدى الفترات الزمنية الماضية وبالتالي يمكن التعرف على تطورها، وتبين مدى التقدم في الأداء.

#### 3.7-دراسة (Al-Qudah & Laham, 2013) بعنوان:

"The effect of the financial leverage and the systematic risks on the annual return of the shares"

#### "أثر الرفع المالي والمخاطر المنتظمة على العائد السنوي للأسهم"

تهدف هذه دراسة إلى اختبار أثر الرفع المالي والمخاطر المنتظمة على العائد السنوي للأسهم للقطاع الصناعي للشركات المدرجة في سوق عمان المالي، تكونت العينة من 48 شركة أردنية مدرجة في بورصة عمان خلال الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2009.

استخدمت الدراسة برنامج (SPSS) وبعض الأساليب الإحصائية كالوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الارتباط والالتواء والتفرطح وقيمة ( $R^2$  المعدلة) وتم استخدام نموذج توزيع (F)، ولإيجاد الرفع المالي تم استخدام مجموع الالتزامات مقسومة على مجموع الأصول وقياس المخاطر المنتظمة تم استخدام معامل بيتا وتم استخدام معادلة العائد السنوي للسهم.

توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للرفع المالي على المخاطر المنتظمة (بيتا) أيضاً هناك أثر ذو دلالة إحصائية للرفع المالي على العائد السنوي للأسهم، أخيراً لا يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية للمخاطر المنتظمة (بيتا) على العائد السنوي، وأن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 4% من التباين الذي يطرأ على المتغيرات التابعة.

#### 4.7-دراسة (جميل وسعيد، 2007) بعنوان "تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار الفترة 2002-2004 "

في هذه الدراسة قام الباحثان بتقييم الأداء المالي لمصرف الموصل للتنمية و الاستثمار من خلال نسب السيولة و الربحية فهي تعد من أكثر الوسائل المستخدمة في تقييم الأداء، وذلك لكونه مؤشرا لما حققه المصرف من خلال المقارنة مع الفترات السابقة، كما اتضح من خلال تقييم الأداء المالي للمصرف نقاط القوة والضعف لأداء البنك أو

المصرف، ومن خلال المؤشرات التي تم استخدامها تبين أن أفضل سنة الدراسة 2002 وتليها 2004 وسنة 2003 الاخيرة وذلك نتيجة الأحداث في بلد الدراسة آنذاك.

#### 5.7-دراسة (كشادة، 2005) بعنوان: "دراسة الهياكل المالية لبعض المصارف التجارية الليبية "

وهي دراسة تطبيقية على مصارف (الأمة والجمهورية والوحدة) خلال الفترة من 1993م إلى 2002م، وتم اختيار عينة الدراسة من بعض المسؤولين (مدراء الإدارات ورؤساء الأقسام المالية) الذين يعملون في كل مصرف الوحدة والأمة والجمهورية، هدفت هذه الدراسة تحديد مفهوم الهيكل المالي ومكوناته والعوامل المؤثرة في تكلفة الأموال والمصادر الرئيسية للأموال في المصارف التجارية، للوصول إلى نتائج تدعم الجوانب الايجابية في تعظيم ثروة الملاك والحد من الجوانب السلبية التي تواجه المصارف التجارية في عدم تعظيم ثروة الملاك.

ومن أهم نتائجها عدم انتهاج المصارف سياسة تنويع الاستثمار في القروض للحد من المخاطر والتي لها أثر سلبي على ربحية المصرف، اعتماد المصارف التجارية على الودائع بجميع أنواعها كمصدر رئيسي لتمويل مواردها المالية.

#### 6.7-دراسة (النعيمي، 2002) بعنوان: "قياس المخاطرة الاستراتيجية باستخدام مؤشرات مالية ذات طبيعة إستراتيجية"

هدفت الدراسة إلى تحليل المخاطرة الاستراتيجية من خلال استخدام المؤشرات المالية وبيان مدى تأثير تلك المخاطرة على الأداء المالي للمصارف، وتحديد المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية التي تؤثر فيها.

وتكونت عينة الدراسة من عشرة مصارف، ثلاثة حكومية وسبعة مساهمة عامة محدودة، خلال الفترة من سنة 1990 إلى سنة 1997م وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي للمخاطرة الاستراتيجية على الأداء المالي للمصارف، كما أن الأداء المالي الاستراتيجي الجيد يتحقق من خلال تطوير المقدرات التنظيمية وتنفيذ النشاطات بكفاءة والتعامل البناء مع البيئة الخارجية، والنظر إلى الأداء المالي من ناحية العائد والمخاطرة لوضع الرؤية السليمة لمسار عمل المصرف ومساعدة الإدارة على صنع القرارات الصحيحة في ممارسة الأنشطة المصرفية.

الفجوة البحثية: -

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من عدة جوانب فمن جهة هذه الدراسة تتميز بمتغيراتها حيث تقوم بدراسة تأثير الرفع المالي على الأداء المالي للمصارف التجارية، وذلك لقلّة الدراسات التي تغطي هذه المتغيرات كحزمة واحدة، ففي دراسة (عائشة، 2015) درست المخاطر المالية كمتغير مستقل مع تأثير هذه المخاطر على الأداء المالي للمصارف، وكذلك دراسة (Al-Qudah & Laham 2013) تختلف عن هذه الدراسة باختبارها لتأثير الرفع المالي والمخاطر المنتظمة كمتغيرين مستقلين على العائد السنوي للأسهم.

ومن جهة أخرى فإن الدراسات السابقة كانت تغطي متغيراً معيناً، مثلدراسة (عبد السلام & حمزة، 2016) ركزت على تحليل أثر معيار الرفع المالي لبازل 3 على التحكم في المخاطر المالية بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية،بعكس كل من دراسة(النعيمي، 2002) ودراسة (جميل وسعيد، 2007) فالأولى لم تركز على المتغير المستقل بهذه الدراسة وهو الرفع المالي واهتمت بقياس المخاطرة الإستراتيجية وبيان تأثير تلك المخاطرة على الأداء المالي للمصارف، والثانية تقيم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية.



وفي حين أن دراسة (كشادة، 2005) درست الهيكل المالي (التمويلي) بشكل أن دراستها للرفع المالي كان بشكل ضمني وهنا يكمن اختلافها عن هذه الدراسة.

وستقدم هذه الدراسة توضيح العلاقة بين الرفع المالي وأثره على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، ومحاولة قيام باستقصاء وتحليل أثر الرفع المالي على أداء هذه المصارف، بمعنى هل يؤثر الرفع المالي على الأداء، وإذا كان هناك تأثير فما طبيعة هذا الأثر، ايجابي أم سلبي وذلك من خلال دراسة تطبيقية على مصرف الوحدة للفترة من 2004-2014م.

## 8- الجانب النظري

### - مفهوم الهيكل التمويلي:

عُرف هيكل التمويل بأنه تركيبة الأنواع المختلفة للأوراق التي من خلالها يمكن توفير الأموال اللازمة لأنشطة الشركة (Mohammed, 2001, p. 166)، كما عرف بأنه تشكيلة المصادر التي حصلت منها الشركة على أموال بهدف تمويل استثماراتها (الهوري، 1990، ص119)، وعرف أيضا بأنه التمويل الدائم للشركة والذي يتكون عادة من القروض طويلة الأجل، الأسهم العادية، الأسهم الممتازة، وجميع أنواع القروض قصيرة الأجل.

### - مفهوم الهيكل المالي الأمثل:

"يقصد بأمثلية الهيكل المالي للمؤسسة مدى إمكانية اختياره النسبة تمويل معينة بين كل الأموال الخاصة والديون بالشكل الذي يؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال إلى أقصى حد ممكن، وبالتالي تعظيم قيمة المؤسسة". (دادن، 2006، صفحة 108)

وإن هدف المدير المالي عند اتخاذ القرارات التمويلية هو التوصل إلى ذلك المزيج التمويلي الذي يعظم إجمالي القيمة السوقية للمؤسسة، هذا الهدف يتفق مع هدف تعظيم ثروة المساهمين وفي حالة الوصول إلى هذا المزيج نكون بصدد ما يعرف بالهيكل المالي الأمثل. (صبح، 2000، ص 181)

لذلك فهيكال التمويل الأمثل يتحدد اختياره وفقا لمعيار أقصى ربحية ممكنة الذي يتوقف تحقيقه مستقبلا على بعض القيود المرتبطة مباشرة بالقيمة السوقية للأسهم، حيث أن عنصر الخطر الناجم من الاعتماد على القروض من شأنه أن يؤثر على الربحية في المستقبل، و هو ما يؤكد ضرورة العناية بكيفية اختيار الهيكل المالي في المؤسسة إن مثل هذا الهيكل يجب أن يحقق التوازن بين العائد و بين المخاطر المتعلقة بالهيكل المالي ذاته، أي بين الربحية والمخاطر المالية. (أحمد، 2007، ص ص299-300)

### -الرفع:

ينتج الرفع عن استخدام التكاليف الثابتة أو الدين في هيكل التمويل من أجل تعظيم العائد على حقوق المساهمين؛ وبشكل عام، فإن زيادة الرفع ينتج عنه زيادة في العائد والمخاطرة، ويمكن أن يؤثر بشكل كبير على القيمة السوقية للشركة عن طريق تأثيرها على كل من عائد الشركة ومخاطرتها، وبسبب تأثير الرفع على القيمة السوقية للشركة. (الجعفري، 2018، ص113)

## -الرفع التشغيلي:

أن التكاليف الثابتة من شأنها أن تحدد حجم الأرباح والخسائر في ظل مستويات مختلفة من المبيعات، وهكذا فإن التغير الذي يطرأ على التكاليف الثابتة من شأنه أن يحدث تقلباً في صافي الربح قبل الضريبة، ويزداد التقلب كلما زاد التغير في حجم التكاليف الثابتة، فإن التكاليف الثابتة يمكن تصنيفها إلى تكاليف ثابتة تتعلق بالتشغيل مثل أقساط الإهلاك ومرتببات الإدارة، وتكاليف ثابتة تتعلق بالتمويل مثل فوائد القروض والتوزيعات الثابتة للأسهم الممتازة.

وبالنسبة للتكاليف الثابتة التشغيلية التي هي نتاج لأساليب الإنتاج، فإنها تخلق ما يسمى بالرفع التشغيلي، أما التكاليف الثابتة التمويلية التي تعكس سياسات التمويل، فتخلق ما يسمى بالرفع المالي. (هندي، 2003، ص117)

## -الرفع المالي:

مفهوم الرفع المالي في الشركات: هو الاستخدام للتمويل المقترض (الديون) في الهيكل المالي بما يؤدي إلى تعظيم معدل العائد على حق الملكية، ويتضمن هذا النوع من التمويل كل من التمويل المقترض طويل الأجل والتمويل المقترض قصير الأجل الذي يشمل بدوره على القروض قصيرة الأجل والحسابات الدائنة.

ويطلق الرفع المالي على أي اقتراض أو استخدام لأدوات مالية ينتج عنه تضخيم أثر الأرباح أو الخسائر على المستثمر، وفي الغالب يستخدم لوصف نسب المديونية، فكلما زادت نسب المديونية زاد تأثير الرفع المالي على أرباح الشركة، ويمكن أيضاً زيادة نسبة الرفع المالي باستخدام أدوات مالية أخرى مثل الخيارات المالية والعقود الآجلة.

كلما زاد استخدام الشركة للمديونية في هيكل رأس المال زاد من استخدام الرفع المالي وبالتالي سيحدث تغير كبير على عائدات المساهمين وإذا كان الرفع المالي لا يؤثر على التكلفة الكلية لرأس المال فإن التغيرات في هيكل رأس المال لن تؤثر على قيمة الشركة. (Ross S, 2002, p. 559)

وإذا كان معدل النمو في مبيعات الشركة أكبر كلما كان الاعتماد على مصادر التمويل المقترضة مطلوباً، إذ تكون تكلفة الاقتراض أقل من تكلفة التمويل الممتمك، ويؤثر ذلك على ربحية السهم الواحد للشركة إذ تزداد عند التمويل المقترض قياساً بالتمويل الممتمك. (الزبيدي، 2006، ص255)

مفهوم الرفع المالي في المصارف: يتشابه مفهوم الرفع المالي بين المؤسسات الاقتصادية والمصرفية من حيث الدلالة، إلا أن أهميته بالنسبة للمصارف تتعاطم أكثر لطبيعة وظيفة الوساطة المالية التي تقوم بها بين أصحاب الفوائض المالية وأصحاب العجز في الموارد المالية، فنجد النسبة الأكبر لجانب الخصوم لديها قائم على الاقتراض بينما يشكل رأس المال نسبة ضئيلة فيها.

يقوم نشاط المؤسسات المصرفية التقليدية على المتاجرة في القروض؛ إذ تقترض من المودعين بمعدلات فائدة مدينة لتقترض عملائها بمعدلات فائدة دائنة، وكلما زادت حصتها من الودائع ارتفعت قدرتها على الإقراض وانعكس ذلك إيجاباً في تعظيم عوائد المساهمين، والتي تمثل حقوقهم في ميزانية المصرف وسادة الأمان للمقرضين من المودعين في حالة إخفاق المصرف في تحقيق الفوائد المطلوبة أو تعرضت القيمة الاسمية لودائعهم للخسارة.

لذا فإن الرافعة المالية ممثلة في نسبة الديون إلى حقوق الملكية تعبر عن حجم المخاطر التي تتحملها المصارف من جهة، ومن جهة ثانية تمثل جوهر العمل المصرفي التقليدي القائم أساساً على مبدأ الرافعة المالية؛ إذ أن الديون الممثلة في الودائع تمثل التزامات على المصرف اتجاه المودعين لديه؛ وأي تذبذب في الأرباح التشغيلية الناتجة عن نشاط المصرف في جانب الأصول من ميزانيته يمثل خطراً في سداد الالتزامات والمطلوبات ممثلة في حقوق المودعين.

واعتبرت المعدلات العالية للرافعة المالية مؤشراً على ارتفاع المخاطر في المؤسسات المصرفية؛ فكلما ارتفعت نسبة الديون بمعدلات كبيرة مقارنة بحقوق الملكية كان دليلاً أن أصول واستثمارات المصرف يتم تمويلها بنسبة كبيرة من ودائع الجمهور والقروض الخارجية، ويصبح حينها رأس المال عاجزاً عن امتصاص أي خسائر غير متوقعة يمكن أن تلحق بقيم موجودات المصرف واستثماراته؛ ما ينجر عنه عجز عن سداد التزامات المصرف اتجاه المودعين وهي الحالة التي تقود إلى انهيار المصرف وإعلان إفلاسه. (حمزة، 2016، ص ص 215-216)

تأثير الرفع المالي على العائد: إن الارتباط ما بين العائدات المتوقعة والرفع المالي يزداد داخلياً نتيجة الاستثمار الأمثل والسياسات المالية المتبعة في الشركة. (schmid, 2010, pp. 46-47)

وأن العلاقة بين العوائد (العائد على المساهمين والعائد على حق الملكية) المرتبطتين بالرافعة المالية وفي ظل أي هيكل مالي نجد أن الأرباح لكل سهم والعائد على حقوق الملكية للمساهمين تزداد كلما زادت الرافعة، وهكذا فإن زيادة الرافعة تؤدي إلى زيادة درجة التذبذب في كل الأرباح لكل سهم، والعوائد على حق الملكية عند كل درجة من تذبذب المبيعات. (بيكهام يوجين، 1993، ص 235)

وأيضاً تتأثر ربحية السهم في الشركة إيجاباً أو سلباً بمحتوى هيكل التمويل للشركة فعندما تقوم الشركة بالاقتراض بمعدل ثابت التكلفة لتمويل عملياتها واستثمارها فإنها تحقق من ذلك عائداً على الاستثمار يزيد على تكلفة الديون، فإن ذلك سيؤدي إلى الزيادة في العائد الموزع على المساهمين، فهذا من إيجابيات الرفع المالي أما إذا لم تستطع الشركة في تحقيق عائد يفوق كلفة التمويل للدون في استثماراتها فعندئذ يصبح الرفع المالي سلباً. (الطراونة، 2004، ص ص 60-83)

ويرتبط الرفع المالي بهيكل التمويل، وكلما زاد اعتماد الشركة على الاقتراض لتمويل استثماراتها فإن درجة الرفع المالي تزداد فيها ويكون تأثير الرفع المالي على عائد الاستثمار إيجابياً إذا ما نجحت إدارة الشركة في استثمار الأموال المقترضة بحيث تحقق عائد على الاستثمار يزيد على الفوائد المدفوعة لقاء الحصول على هذه الأموال. (مطر، 2003، ص 224) ويمكن أن تزيد الرافعة من التدفقات المتوقعة للأرباح لكل سهم وليس لسعر السهم، والسبب في ذلك أن التغيير في التدفق المتوقع هو بالضبط يتساوى مع التغيير في معدل الأرباح إلى رأس المال، وهذا يعني أن العائد المتوقع على الموجودات يكون مساوياً للدخل التشغيلي مقسوماً على القيمة السوقية الكلية للأوراق المالية للشركة.

إذ أن العائد المتوقع على أسهم الشركة المرفوعة تزيد بالتناسب مع زيادة نسبة الدين على حقوق الملكية وتعتمد هذه الزيادة على العائد المتوقع على المحفظة لكل الأوراق المالية للشركة وكذلك العائد المتوقع على المديونية فكلما زادت تلك التدفقات زادت العائدات المتوقعة للشركة. (Brealey R. A, 2003, p472)

وأن زيادة نسبة الرفع المالي في الهيكل التمويلي للشركة، يزيد من العائد في أوقات ازدهار نشاطات الشركة وتمكن الشركة من تحقيق لأرباح كبيرة نسبياً، إلا أن ذلك يؤدي إلى تحمل المساهمين (حملة الأسهم) مخاطر مالية بسبب ارتفاع درجة حساسية التغيير في حصة السهم من الأرباح، وعادة ما تتعرض الشركة إلى مخاطر في أعمالها، نتيجة لعدم التأكد من تحقيق العوائد المخطط لها. (الطراونة، 2004، ص 83)

وتتحدد استخدامات العوائد من كونها أداة لقياس فعالية النشاط للاقتصاد ومعياراً لاتخاذ القرارات المهمة، فهي وسيلة في أيدي متخذي القرار، وتستخدم في قياس أثر المديونية والإقراض على الربحية، وبما أن العوائد الإجمالية تنقسم إلى عوائد إيرادية وعوائد رأسمالية فالعوائد الإرادية تقيس عوائد العمليات الأساسية في حساب نسبة الاستغلال بعد الضريبة إلى الموجودات، والعوائد الرأسمالية تحمل الصيغة الكلية إذ تقيس العوائد الإجمالية بنسبة صافي الأرباح إلى حصة المساهمين ولهذا فإن حساب أثر الرافعة المالية أو ما يسمى بأثر المديونية تتحدد بالفرق بين العوائد وتكلفة المديونية.

وإن تأثير الرافعة المالية يعتمد على دخل الشركة، فإذا كان الدخل أكبر من نقطة التعادل، سوف يزداد العائد لحامل السهم بزيادة الرافعة المالية، أما إذا كان أقل من نقطة التعادل فيقل العائد على السهم بالرافعة، ولا يتأثر العائد عندما يكون الدخل التشغيلي مساوياً لنقطة التعادل، فعند هذه النقطة يكون العائد على السهم مساوياً لمعدل الفائدة على الدين، لذلك يتحدد القرار الخاص بهيكل رأس المال تبعاً للفرص الاستثمارية المتوقعة للدخل و بما يتوقع أن يكون الدخل التشغيلي أعلى من مستوى نقطة التعادل فبالإمكان زيادة الرفع المالي على أمل تحقيق عوائد أعلى لحملة الأسهم. (Brealey R. A, 2003, p 470)

-الأداء المالي:-

يحظى الأداء المالي في الشركات والمؤسسات المالية والمصرفية بكافة أنواعها باهتمام متزايد من قبل الإداريين والمستثمرين لأن الأداء المالي الأمثل هو السبيل الوحيد لبقائها واستمرارها ويعتبر الأداء المالي من المقومات الرئيسة لهذه الشركات والمؤسسات حيث يوفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها لمقارنة الأداء الفعلي لأنشطتها من خلال مؤشرات محددة لتحديد الانحرافات عن الأهداف المحددة سابقاً، ويركز على استخدام المؤشرات المالية لقياس مدى إنجاز الأهداف وبيان الموارد المالية. (الخطيب، 2009، ص 13)

- مفهوم الأداء المالي:

لقد أجمع معظم الباحثين على أن الأداء المالي يعتمد كمفهوم على عملية التحليل المالي التي تعرف على أنها من الأساليب التي يمكن استخدامها من أجل تحديد قوة المؤسسة أو ضعفها، وتستخدم النسب المالية بصورة رئيسية في هذا التحليل من أجل مقارنة الأداء الماضي بالأداء الحالي والمتوقع، ومعرفة نواحي الاختلاف بينهما، ويؤدي الأداء المالي الجيد إلى تعظيم قيمة المؤسسة من خلال قيامها بالتشخيص الإيجابي (نقاط القوة) والسلبي (نقاط الضعف) لأدائه المالي. (عبدالرحمن، 2009، ص 222)

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية و

تزويد الشركة بغرض استثمارية في ميادين الأداء المختلفة، والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم. (الخطيب، 2009، ص 45)

يعرف الأداء المالي بمدى قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية و تحقيق فائض من هذه الأنشطة من اجل مكافأة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة، والبعض يعرفه بمدى تمتع المؤسسة لهامش أمان يزيل عنها العسر المالي، أو ظاهرة الإفلاس، بتعبير آخر مدى قدرة المؤسسة على تصدي المخاطر والصعاب المالية.

ويعرف الأداء المالي على أنه: "مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفاعلية في استخدام الموارد المالية المتاحة، من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية. (حفصي، 2014، ص 24)

#### - مؤشرات الأداء المالي:

تعتبر مؤشرات الأداء المالي من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الإدارة في تحليل قوائمها المالية لمعرفة مدى سلامة مركزها المالي وربحية المؤسسة، ومن بين هذه المؤشرات الآتي:

1- نسب السيولة: وتعني السيولة الموجودة بالمؤسسة والتي من خلالها تستطيع المؤسسة الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير، (الغزيل، 2013، ص5) وهناك مقاييس متعددة لقياس نسبة السيولة ومن بينها:

- نسبة التداول: وتتمثل في الموجودات المتداولة مقسومة على المطلوبات المتداولة والنسبة النمطية لها 2:1، وهذه النسبة عبارة عن مقياس مبدئي لمقدرة المؤسسة على مقابلة ديونها الخارجية.

- نسبة السيولة السريعة: وتعد هذه النسبة أكثر دقة من نسبة التداول لقياس السيولة في المؤسسات، ويتم حسابها بخصم المخزون السلعي من الموجودات المتداولة ثم قسمت الباقي على المطلوبات المتداولة والنسبة النمطية لها هي 1:1. (الغالب، 2009، ص179)

2- نسب النشاط: تقيس مدى كفاءة الإدارة في توليد المبيعات من الأصول، أي تقيس مدى الكفاءة إدارة الأصول، (الغزيل، 2013، ص5) ومن بين هذه النسب: (الغالب، 2009 ص180)

- معدل دوران المخزون السلعي: ويمكن حسابه بقسمة مخزون أول المدة + مخزون آخر المدة على 2، والغاية من معدل دوران المخزون السلعي هي تقدير سرعة تدفق النقدية عبر خزان المخزون السلعي، أو مدى كفاءة إدارة المخزون والنسبة النمطية له 9 مرة.

- معدل دوران الذمم المدينة: ويتم استخراجها بقيمة صافي المبيعات على رصيد المدينين، أما متوسط فترة التحصيل فتحسب عن طريق قسمة عدد أيام السنة (360) على معدل دوران الذمم المدينة والنسبة النمطية لمتوسط فترة التحصيل هي: 20 يوم.

- معدل دوران رأس المال العامل: و التي تمثل العلاقة بين صافي المبيعات وصافي رأس المال، وتعد هذه النسبة مؤشر القياس لكفاءة الإدارة في استخدام رأس المال العامل، وكلما ارتفعت يكون ذلك مؤشرا للكفاءة والعكس بالعكس، والنسبة النمطية لهذا المعدل هي: 1.8 مرة.

- معدل دوران مجموع الموجودات الثابتة: ويتم التوصل إليه عن طريق قسمة صافي المبيعات على صافي الموجودات الثابتة، ويستخدم المعدل لقياس دوران الآلات والمعدات والنسبة النمطية هي: 5 مرة.

-معدل دوران الموجودات: ويتم استخراجها بقسمة صافي المبيعات السنوية على مجموع الموجودات، ويوضح هذا المعدل إنتاجية الموجودات خلال الفترة أو عدد المرات التي تتحول فيها الموجودات إلى مبيعات والنسبة النمطية لها هي: 2مرة.

3- نسبة الربحية: تعطي هذه النسبة مؤشرات عن مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من خلال مبيعاتها أو استثماراتها (الغزيل، 2013، صفحة 6)، ومن بين نسب الربحية:

-معدل العائد على الاستثمار: ويحسب بقسمة صافي الربح بعد الضرائب على مجموع الموجودات، ويستفاد منها لتعظيم معدل العائد على حقوق أصحاب المؤسسة مع أخذ المخاطرة بالحسبان، والنسبة النمطية لها هي: 11.4%.

-العائد على حق الملكية: ويقاس بقسمة (صافي الأرباح بعد الضريبة ناقص توزيعات الأسهم الممتازة) مقسوم على (صافي حقوق الملكية)، ويوضح هذا العائد الذي يحققه الملاك قبل التوزيع مقسوم على الأرباح والنسبة النمطية لها هي: 15%.

-القوة الإيرادية: وهي حاصل ضرب معدل دوران الموجودات في هامش الربح الصافي من المبيعات أو الحافة (الهامش)، ومعرفة القوة الإيرادية للمؤسسة تشكل خطوة مهمة نحو تحليل ربحية المؤسسة وفهم العوامل التي تؤثر على الربحية، فأى تغيير يطرأ على القوة الإيرادية للمؤسسة يرجع إلى تغيير طرأ على معدل دوران الموجودات وأما الهامش على المبيعات وأما على الأرباح، أم الهامش على المبيعات يساوي الأرباح من العمليات قبل الضرائب والفوائد مقسوما على صافي المبيعات، والنسبة النمطية هي: 14.5%.

-هامش الربح من المبيعات: ويحسب بقسمة صافي الدخل بعد الضرائب على المبيعات الصافية، ويعني ما تحصل عليه المؤسسة من ربح للدينار الواحد من المبيعات الصافية والنسبة النمطية لها هي 5% (الغالي، 2009، ص 181)

4-نسبة التقييم: تشير إلى كيفية تقييم أسهما لمؤسسة في سوق رأس المال، وطالما أن القيمة السوقية للأسهم تعكس التأثير الموحد للعائد والمخاطرة، فإن نسب التقييم تعد هي المقاييس الشاملة لأداء المؤسسة، منها نسب الأسعار إلى الأرباح ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية.

5-نسبة النمو: هي المؤشرات التي تقيس مدى نمو المنظمة في إطار نمو الاقتصاد الوطني متمثلا بنمو الدخل القومي، أو نمو القطاع الذي تعمل فيه المؤسسات، ومن هذه المؤشرات ما يلي:

- نمو المبيعات: وهي نسبة مؤشر المبيعات الصافية المحققة خلال سنة مالية معينة بالقياس مع النسبة الماضية، وتقاس بقسمة المبيعات الصافية للسنة الحالية على المبيعات الصافية للسنة السابقة مضروبا في 100 مطروحا من 100، والنسبة النمطية لها هي: 7.2%.

-نمو الدخل الصافي: ويقاس بقسمة الدخل الصافي للنسبة الحالية على الدخل الصافي للسنة السابقة مضروبا في 100 مطروحا من 100، والنسبة النمطية هي: 10%.

- القيمة المضافة: يستخدم هذا المعيار لبيان القيمة المضافة التي سوف تتولد من العملية الإنتاجية، ويمكن تعريف القيمة المضافة بأنها قيمة الإنتاج الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج أو بسعر السوق مطروحا منه المستلزمات السلعية والخدمية، وتستخدم القيمة المضافة لتقدير مساهمة المؤسسة في الدخل القومي.

- التحليل المالي:

ان المعايير والمؤشرات المستخدمة في عملية التحليل المالي تمكن الجهات الرقابية من الحكم الدقيق على أداء المؤسسات، وتجعل الإدارة قادرة على وضع الخطط المستقبلية الكفيلة بتحسين أسلوب العمل المتبع، وكلما كانت القوائم المالية موضوعية في عرضها كانت نتائج التحليل أكثر صدقاً وفعالية.

- مفهوم التحليل المالي: يعتبر التحليل المالي من الموضوعات الهامة التي تناولتها الدراسات الحديثة، لأنه لا يخرج في جوهره عن الدراسة التحليلية المفصلة للبيانات المنشورة بالقوائم المالية المعدة طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وقد عرف التحليل المالي المحاسبي بأنه عملية منظمة لإخضاع محتويات القوائم المالية للدراسة بهدف بلورتها وتوضيح مدلولاتها وتركيز الاهتمام على الحقائق التي تكون متخفية وراء الأرقام بما يفيد في ترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية.

- أهداف التحليل المالي: تمثل القوائم المالية مخرجات النظام المحاسبي ومدخلات عملية التحليل المالي لأن العناصر الواردة بشكلها المطلق لا توفر إجابات مقنعة حول استفسار الجهات المستفيدة منها لهذا لا بد من اللجوء إلى أسلوب يفسر ما تخفيه تلك العناصر والأرقام وراءها من حقائق ذات دلالات، إضافة إلى إبراز الارتباطات فيما بينها، ويهدف التحليل المالي بالقطاع المصرفي إلى التحقق وبشكل جذري من سلامة المركز المالي، أيضاً بيان مقدار السيولة التي يحتفظ بها المصرف لأداء الالتزامات المترتبة عليه عند الطلب وبيان كفاءته في مجال التوظيف والاستثمار. (الجعفري، 2018، صفحة 68)

- مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي: تمثل البيانات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي بيانات أساسية للبدء بعملية التحليل المالي، ولتصل هذه البيانات إلى غايتها بموضوعية لا بد من توفر مدخلات دقيقة لأن دقة البيانات تسهم بدرجة كبيرة في دقة النتائج العملية التحليلية، ومن ثم موضوعية القرارات المتخذة بناءً عليها. (الحيالي، 2004، ص 65)

- أساليب التحليل المالي: تتعدد أساليب التحليل بتعدد أهداف وغايات المحلل المالي، وهناك العديد من الاعتبارات الواجب مراعاتها لاختيار أسلوب التحليل المناسب، كالثقة في البيانات الواردة، المنهج المحاسبي المعتمد، عدم التوقف عند حساب مؤشر مالي واحد دون سواه لأنه لا يعطي توضيحاً دقيقاً عن الوضع المالي والمهني، ومن أساليب التحليل المالي:

أ- التحليل المقارن للقوائم المالية: يقسم هذا بدوره إلى أسلوبين هما التحليل الرأسي والتحليل الأفقي.

ب- التحليل المالي وفق النسب المالية: حيث يعتبر هذا الأسلوب من أكثر أساليب التحليل المالي استخداماً وشيوعاً، باعتبار أنه يسهم في توفير مؤشرات مالية ذات دلالة وواضحة وهامة لتقييم كفاءة أداء الإدارة وفعالية النشاط المالي، كذلك الأمر قدرتها على كشف مواطن الخلل والقوة للنشاط المصرفي، والمساهمة في رسم الخطط المستقبلية بناءً على النتائج الصادرة. (زيود، 2005، ص ص 162-163)

- اتفاقية بازل 3:

عقب حدوث الازمة المالية العالمية 2008 اجتمعوا القائمين على لجنة بازل للرقابة المصرفية لاعداد قواعد جديدة لتنتشل النظام المصرفي من هذه الازمة التي عصفت به تحت مسمى مقررات بازل 3، (عياش، 2013، ص 451) إن

حدث الأزمة بعد فترة قصيرة من تطبيق بازل 2 في الدول المتقدمة جعل هذه الاتفاقية على المحك كونها جاءت لتعزز النظام المصرفي وتضمنت خمسة محاور:-

الأول: ينص على تحسين نوعية وبنية وشفافية قواعد رأسمال المصارف، وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي مقتصرًا على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضافاً إليها أدوات رأس المال الغير المشروطة بعوائد وغير المقيدة بتاريخ استحقاق، أي الأدوات القادرة على استيعاب السائر فور حدوثها.

أما رأس المال المساند فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل اية مطلوبات للغير على المصرف.

الثاني: ينص على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين ومن خلال فرض متطلبات رأسمال إضافية للمخاطر المذكورة، وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.

الثالث: دخلت نسبة جديدة تقيس مضاعف رأس المال وهي نسبة الرافعة المالية والتي تحسب بقسمة إجمالي المخاطر داخل وخارج الميزانية على رأس المال.

الرابع: يتكلم أساساً عن نظام يهدف الى حث المصارف على ألا تربط عمليات الإقراض التي تقوم بها بشكل كامل بالدورة الاقتصادية لأن ذلك يربط نشاطها بها ففي حالة النمو والازدهار تنشط المصارف بشكل كبير فيما يخص تمويل الأنشطة الاقتصادية، أما في حالة الركود الاقتصادي يتراجع نشاط الإقراض فتتسبب في إطالة فترة هذا الركود.

الخامس: ينص على معايير جديدة لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة في المصارف فنظراً لأهميتها في القطاع المصرفي خاصة بعد حدوث الأزمة العالمية ولقد جاءت بنسبتين للسيولة النسبة الأولى في الأجل القصير والثانية في الأجل المتوسط والطويل، وتحسب كما يلي: (معهد الدراسات المصرفية، 2012، ص73)

$$\begin{aligned} \text{نسبة تغطية السيولة} &= \frac{\text{نسبة الأصول مرتفعة السيولة}}{\text{صافي التدفقات المالية خلال 30 يوم}} \\ \text{نسبة صافي التمويل المستقر} &= \frac{\text{نسبة مصادر التمويل لدى المصرف}}{\text{استخدامات هذه المصادر}} \end{aligned}$$

% ≤ 100

% 100 ≤

### - متطلبات رأس المال وفقاً لبازل 3:

قد قامت مقررات بازل 3 بإعادة هيكلة متطلبات رأس المال التنظيمي مقارنة بما ورد في مقررات بازل 2 التي صنفت رأس المال التنظيمي وفق ثلاث شرائح رئيسية، فمن الملاحظ لأول وهلة أن مقررات بازل 3 قامت بإلغاء الشريحة الثالثة، ورأت أن تصنيف رأس المال التنظيمي وفق شريحتين رئيسيتين، كما قامت بإدخال التغييرات على العناصر المكونة لكل من الشريحتين.



فبعد أن كانت الشريحة الأولى تمثل 45 من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر وفق مقررات بازل 2، تم زيادة هذه النسبة إلى 6%، واما الشريحة الثانية فقد أصبحت 2% من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر بعد ان كانت تمثل 4% وفق مقررات بازل 2.

وإذا ما نظرنا إلى نسبة الشريحة الأولى من رأس المال الاساسي، فإننا سنلاحظ زيادة نسبتها من 2% وفق مقررات بازل 2 إلى 4.5% وفق مقررات بازل 3، والغرض من هذه الزيادة تحسين جودة قاعدة رأس المال، وفضلا عن ذلك فقد تم إضافة هامش حماية من رأس المال الأساسي تبلغ نسبته 2.5%، ويقترض التزام المصارف بهذا الهامش بحلول العام 2019م ما سبق يعني أن إجمالي رأس المال التنظيمي سيرتفع من 8% حالياً إلى 10.5% من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر بحلول 2019م.

(عبدالحميد، 2001، ص ص 170-177)

#### - اتفاقية بازل 4:

فيما لاتزال مقررات (بازل 3) قيد التنفيذ في القطاع المصرفي لدول العالم والتي يفترض أن ينتهي التنفيذ الكامل لكافة بنودها في 2019/01/01، فبدأت لجنة بازل للرقابة المصرفية لا تألوا جهداً في متابعة ورصد العوامل التي تعزز وتضمن سلامة العمل المصرفي، حيث قامت ومنذ الآن بجمع الأوراق المصرفية وبرؤية استباقية للتحضير والتهيئة لمقررات جديدة تحت عنوان (بازل 4)، حيث أصدرت اللجنة في عام 2016 تقريرها الخاص بمعايير حاجات رأس المال والذي يُعرف بمعايير (المراجعة الجوهرية لمحافظ المتاجرة) والذي سيكون جزءاً من معايير بازل 4 الجديدة والتي سيتم الإعلان عنها رسمياً بعد استيفاء كافة معايير وبنود بازل 3 وفق الجدول الزمني المقرر للتنفيذ، وكذلك بعد اعتمادها وإقرارها من قبل محافظي المصارف المركزية لمجموعة الدول العشرين .

وتنشأ أخطار السوق عن ناتج الحركات المعاكسة في أسعار ومعدلات السوق المالي (أسعار الأصول ومعدلات الفائدة)، وبالتالي فإن مخاطر السوق تنجم وتتعلق بالتغيرات في سعر الصرف أو في أسعار الفائدة أو أسعار البضائع أو قيمة السندات والأسهم نتيجة لإدراج عمليات الانكشاف على الأسواق في سجلات المصرف، إذ تعتمد فلسفة إدارتها في المصرف على تحديد مختلف مستوياتها ومدى متابعتها بهدف تقادي تأثير مخاطرها لحماية قيم الأصول وتدفقات الدخل بما يضمن ويوفر الوقاية والحماية اللازمة لمودعي المصرف والمساهمين في إطار معايير وخطط وسياسات تضعها إدارة المصرف وتحرص على متابعتها مع العمل على تعزيز وتوسيع عائدات المساهمين.

أما بالنسبة لمتطلبات رأس المال التنظيمي لمواجهة المخاوف التي تنشأ عن مخاطر السوق، فالمصارف تستخدم عادة أسلوب النموذج الداخلي على أساس نموذج القيمة المعرضة للخطر وهي الطريقة المعتمدة من قبل المصارف المركزية، وبذلك يتضح أن الهدف من هذه المراجعة الجديدة هو ضبط معامل حساسية السوق وفق أنواعها ودرجة وعمق تأثيرها من خلال جعل نموذج احتسابها أكثر قدرة على استيعاب وتقييم حساسية المخاطر وعواملها الفعلية المتضمنة في محافظ المتاجرة ومدى تعرضها وانكشافها لمتغيرات ومخاطر السوق، كما تهدف تلك التعديلات إلى الفصل وبشكل أكبر ووضوح تام بين أعمال التمويل وأعمال المتاجرة في الأوراق المالية والعقارات وغيرها، وبالتالي عدم تشجيع المصارف الاستثمارية على المخاطرة بعناصر مخاطر السوق وبإفراط بمحافظ تجارية لحسابها الخاص، ويرى الخبراء إن التعديلات الجديدة تستهدف إجبار المصارف وبالذات الاستثمارية منها على تحديد خياراتها بزيادة حجم المخصص من رأس المال في مقابل هذه التهديدات في السوق بنسبة تزيد عن 40% وقد

تصل إلى 800% أو التقليل من هذه المنتجات من خلال إعادة النظر في حجم ومخاطر مكونات محفظة المتاجرة لديها.

وبذلك فإن جوهر تلك المقترحات تتركز على ثلاث جوانب رئيسية وهي:

- أ- زيادة رأس المال لمقابلة محافظ المتاجرة في سجلات المصرف.
  - ب- تخفيض حجم ونوع مكونات محفظة المتاجرة ذات الانكشاف على مخاطر السوق.
  - ج- إضافة تعديلات تساعد في احتساب المخاوف التشغيلية ورأس المال المخصص لذلك.
  - د- توحيد احتساب الأصول المرجحة بالمخاطر تبعاً لعناصر مخاطر السوق. (عواد، 2017)
- أين المؤسسة المصرفية الليبية من اتفاقيات بازل؟

إن المحافظة على قوة وسلامة القطاع المصرفي واستقراره المالي، يؤدي إلى حماية أموال المُودعين، والحفاظ على حقوق المساهمين، وضمان قدرة المصارف على المساهمة في نمو الاقتصاد الوطني، وفي إطار جهود مصرف ليبيا المركزي الرامية إلى تطوير القطاع المصرفي، قام المصرف بإعداد خطة إستراتيجية تبدأ من سنة 2009، بهدف تعزيز وتفعيل رقابة المصرف المركزي على المصارف العاملة في الدولة الليبية.

كما تم إعادة النظر في أسس ومعايير تصنيف ديون المصارف التجارية وتحديد المخصصات اللازمة لمواجهتها، حيث صدر قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي، بشأن حدود التركيز الائتماني والضوابط والمعايير التي تحكمه إدارة المخاطر وتوظيفات الائتمان بالمصارف التجارية، والمحافظة على سلامة القطاع المصرفي وضمان التوظيف الأمثل لموارده من أجل تحقيق النمو الاقتصادي وقد استندت الخطة الإستراتيجية على تطبيق المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعّالة، وفقاً للورقة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية لسنة 2006م، وترتكز الخطة على عدة مبادرات تطويرية يمكن تلخيصها على النحو التالي:-

- أ- تطوير قاعدة بيانات واسعة ومكاملة لتعزيز جهود الرقابة الميدانية والمكتبية.
- ب- الاعتماد على تقنية المعلومات، واستخدام الأرشفة الإلكترونية.
- ج- مواكبة المستجدات في مجال الرقابة المصرفية، ومراجعة التعليمات السارية بهدف تطويرها.
- د- ممارسة الرقابة المصرفية بشقيها المكتبي والميداني وفقاً لمعايير الـ CAMELS، وتأمين التكامل والتنسيق بينهما.
- هـ- تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية للمراجعة والإفصاح المالي.
- و- وضع إطار تنفيذي لتطبيق معايير بازل 2 لكفاية رأس المال. (المركزي، 2012)

## 9- الجانب العملي

### 1.9-نبذة عن مصرف الوحدة:

تأسس مصرف الوحدة بتاريخ 1970/12/22م نتيجة دمج خمس مصارف تجارية عاملة في ذلك الوقت، وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم 153 لسنة 1970م بشأن تأمين الحصاص الأجنبية من خمسة مصارف تجارية وإعادة تنظيمها والتي كانت تعمل آنذاك وهي:

((الشركة العربية المصرفية الأفريقية، مصرف شمال أفريقيا، مصرف القافلة الأهلي، مصرف النهضة، البنك التجاري))

ويعتبر مصرف الوحدة من المصارف الرائدة في تقديم الخدمات المصرفية المتميزة باستخدام أحدث الأساليب التقنية الحديثة ويمتلك نخبة من الكفاءات المتخصصة والمؤهلة في جميع العمليات المصرفية وفق القواعد والمعايير الدولية بكل دقة ويسر وبأعلى مستويات الأداء والمهارة المطلوبتين بهدف تقديم خدمات شاملة ومتميزة تلبي احتياجات زبائن المصرف على كافة مستوياتهم بأسلوب علمي متطور وله مسيرة مستندة على تاريخ راسخ الجذور ومكانة مالية مرموقة وكفاءة مصرفية عالية وأداء متميز ومتجدد بتطور مستوى خدماته ليشكل ملامح الانطلاقة الجديدة للقطاع المصرفي في خدمة الاقتصاد الوطني وفق المتغيرات الإيجابية على الساحة الاقتصادية العالمية ليكون شريكا مؤهلا وفاعلا في منظومة الاقتصاد العالمي بمفاهيمه الجديدة .

#### - العمليات:

تسعى إدارة المصرف بخطوات متقدمة إلى إتباع أحدث أساليب الميكنة الحديثة بهدف تحسين وتطوير الخدمات المصرفية في شتى المجالات، وهذه العمليات التي يقدمها المصرفي في فتح الحسابات الجارية والتوفير وقبول الودائع بأشكالها والقيام بعمليات التحويلات والتحصيل بالإضافة لعمليات الإقراض والصرف الأجنبي.

#### - أهداف المصرف:

ويعمل المصرف على مواكبة التطور المستمر في مجال تقديم الخدمة المصرفية والاستثمارية وذلك بإعداد وخلق الكوادر المصرفية المؤهلة إعدادا جيدا من خلال العديد من البرامج المعتمدة في هذا المجال وتدريب العاملين بالداخل والخارج وباستخدام أحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف: (موقع مصرف الوحدة، 2017)

- أ- أن يبقى من المصارف الرائدة في مجال تقديم الخدمات المصرفية بكفاءة مميزة.
- ب- مواكبة تطورات ومستجدات السوق المصرفي.
- ج- مواصلة العمل على تنمية قدرات العاملين بالمصرف.
- د- تحقيق تحسن ملموس في مؤشرات أداء المصرف.
- هـ- تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لرفع كفاءة أداء عمليات المصرف.
- و- كسب ثقة عملاء المصرف وذلك بتطوير أنشطتنا والارتقاء بخدمات المصرف.
- ز- تنمية وتطوير كفاءات ومهارات العاملين في المصرف.

#### - أهم السياسات المحاسبية المتبعة:

- أ- تعد القوائم المالية طبقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها محلياً.
- ب- تقييم العملات الأجنبية الورقية حسب أسعار الصرف بنشرة مصرف ليبيا المركزي في ذلك الوقت وتثبيت الفروق الناتجة بقائمة الدخل.
- ج- تقييم حسابات المراسلين بالعملة الأجنبية في نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف الواردة بنشرة مصرف ليبيا المركزي.
- د- تتدرج أرصدة التسهيلات الائتمانية بالصافي بعد استبعاد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها والفوائد المجنبية.
- هـ- تتدرج أرصدة الأصول الثابتة بالصافي بعد استبعاد مجمع الاستهلاك.

و- تتمثل الأدوات المالية للمصرف في الأصول والالتزامات المالية والأرصدة النقدية والحسابات الجارية والودائع لدى البنوك والاستثمارات. (مصرف الوحدة، 2008، ص10)  
- رأس مال المصرف:

رأس مال المصرف المدفوع ((432,000,000 د.ل.)) أربعمئة واثنان وثلاثون مليون دينار ليبي يملك صندوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية 54.1% من الأسهم، القطاع الخاص 26.90%، والبنك العربي 19% (الشريك الاستراتيجي).

#### - الخدمات التي يقدمها المصرف:

يقدم مصرف الوحدة كافة الخدمات المصرفية بجميع أنواعها بكفاءة ومهنية عالية من خلال الفروع والوكالات التابعة له، البالغ عددها ((76)) فرعاً ووكالة والمنتشرة في جميع مدن وقرى ليبيا ومزودة بأحدث الأجهزة اللازمة للعمل المصرفي، وفيما يتعلق بالمعاملات المصرفية الدولية فإن المصرف يتعامل مع شبكة من المراسلين في مختلف قارات العالم حيث بلغ عددهم ((247)) مراسلاً، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أ- تقديم خدمات دفع الصكوك المسحوبة من الزبائن أو عليهم وتحصيلها.

ب- الخدمات المتعلقة بالاعتمادات المستندية، والمستندات برسم التحصيل وخطابات الضمان.

ج- إصدار وإدارة أدوات الدفع بما في ذلك السحوبات النقدية والتحويلات المالية وبطاقات الدفع والائتمان، والصكوك السياحية وغيرها.

د- التعامل بأدوات السوق النقدي، وبأدوات سوق رأس المال، ببيعاً وشراء سواءً لحسابه أو لحساب زبائنه.

هـ- شراء الديون وبيعها، سواء بحق الرجوع أو بدونه.

و- عمليات التمويل الإيجاري.

ز- التعاملات بالعملة الأجنبية في أسواق الصرف الآنية والآجلة.

ح- إدارة إصدارات الأوراق المالية، والتعهد بتغطيتها، وتوزيعها والتعامل بها.

ط- العمليات الإدارية والحفظ الأمين للأوراق المالية والأشياء الثمينة.

ي- تقديم خدمات الأمين أو المستشار المالي.

ك- أي أعمال أخرى تتعلق بالنشاط المصرفي. (مصرف الوحدة، 2010، ص 11)

#### 2.9- تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

تعتبر ميزانية أي مصرف تجاري مرآة لنشاطه، حيث تصور مركزه المالي في تاريخ محدد وبصفة مستقلة عن مالكي رأس ماله، (المساهمين) وعملائه (المودعين والمقرضين) وذلك لكون المصرف شخصية اعتبارية، تمت عملية جمع البيانات المالية من خلال الميزانيات العمومية للمصرف محل الدراسة عن الفترة الممتدة من عام (2004 إلى 2014)، وفقاً لنموذج الدراسة وفرضياتها فهي تهتم بأربع متغيرات أساسية تتمثل بالرفع المالي كمتغير مستقل،

والربحية والسيولة والإقراض كمتغيرات تابعة والتي تمثل الأداء المالي، وهذه المعادلات توضح هذه المتغيرات وكيفية قياسها:

$$(X) \text{-الرفع المالي} = \text{إجمالي الالتزامات قصيرة الأجل على إجمالي الأصول}$$

$$(Y_1) \text{-الربحية} = \text{صافي الربح على حقوق الملكية، صافي الربح على إجمالي الأصول}$$

$$(Y_2) \text{-السيولة} = \text{الأصول السائلة / إجمالي الودائع}$$

$$(Y_3) \text{-الإقراض} = \text{الأصول المرجحة للمخاطر / إجمالي الأصول}$$

$$(Y_4) \text{-كفاية رأس المال: إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول المرجحة للمخاطر}$$

- تحليل متغيرات الدراسة:

ويتطلب الأمر عرض هذه المتغيرات وبيان كيفية احتسابها، وذلك تمهيدا لتحليل وتفسير نتائج الفرضيات التي تسعى الدراسة للتحقق منها، وسيتم تحليل متغيرات الدراسة بمعادلات توضح هذه المتغيرات وكيفية قياسها:

- نسبة الرفع المالي: تساوي إجمالي الالتزامات قصيرة الأجل على إجمالي الأصول وهذه الالتزامات مكونة من الحسابات الجارية والتوفير والودائع تحت الطلب ولأجل والتأمينات النقدية وأرصدة لدى المصارف بالخارج والجدول (1.2.4) يوضح هذه النسبة: -

جدول (1) نسبة الرفع المالي

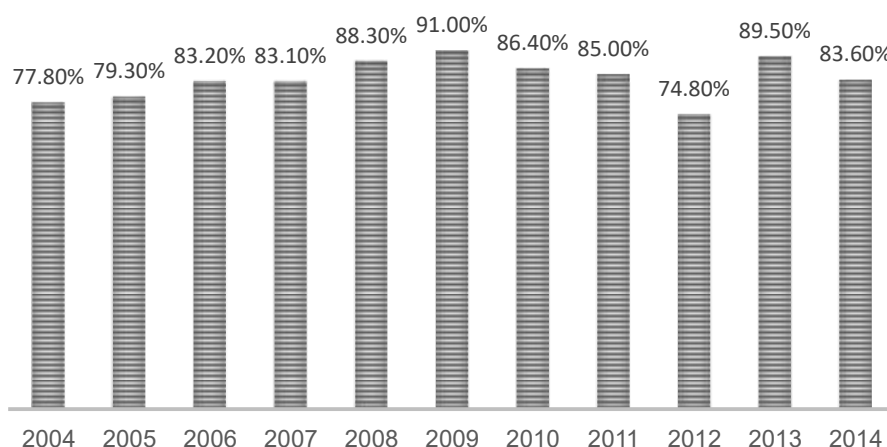
النسبة	إجمالي الأصول	إجمالي الالتزامات قصيرة الأجل	السنوات
77.8%	2,225,754	1,732,254	2004
79.3%	2,531,319	2,008,089	2005
83.2%	2,878,603	2,397,876	2006
83.1%	3,571,588	2,970,289	2007
88.3%	4,838,440	4,273,394	2008
91.0%	7,755,001	7,062,934	2009
86.4%	7,372,345	6,375,901	2010
85.0%	10,108,039	8,597,586	2011
74.8%	11,579,132	8,667,635	2012
89.5%	12,930,027	11,583,235	2013
83.6%	11,428,261	9,555,350	2014
83.82%	7,019,864	5,929,504	المتوسط

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان، البيانات من ميزانيات مصرف الوحدة

نلاحظ من الجدول السابق إن نسبة الرفع المالي كانت 77.8% في سنة 2004، وارتفعت في الثلاث السنوات الأولى من الدراسة لتصل 83.2% في سنة 2006، وفي السنة التي تليها انخفضت انخفاض بسيط جداً لتبلغ 83.1% أي بنسبة 0.1%، واستمرت في الارتفاع لتصل إلى أعلى مستوياتها وهو 91% في سنة 2009، وذلك انعكاس على ارتفاع قيمة بند الحسابات الجارية وودائع تحت الطلب في الميزانية العمومية في هذه السنة، حيث

كانت قيمتها 3,532,014 في سنة 2008 وأصبحت 6,437,760، ومن ثم انخفضت في سنة 2010 بمقدار 3.6% لتصبح 86.4%، وذلك بسبب الانخفاض في الحسابات الجارية وودائع تحت الطلب بمقدار 1,333,559، كما نلاحظ أن الأحداث السياسية التي اندلعت في البلاد سنة 2011 أثرت على قيم الإيداعات لسنة 2012، نظراً لعزوف العملاء على الإيداع نظراً لتخوفهم وإقفال المصارف أبوابها لتقديم الخدمة خلال تلك الفترة، وواصلت الانخفاض حتى أصبحت 74.8%، وبعد ذلك ارتفعت لتصل إلى 89.5% في سنة 2013 بقيمة 11,583,235 نظراً لحالة الاستقرار التي مرت بها البلاد خلال تلك الفترة والتي بثت روح الطمأنينة لعملاء المصارف، وهبطت نسبتها بمقدار 5.9% في سنة 2014 لتصل إلى 83.6%، ويعزى هذا الانخفاض في إجمالي الالتزامات قصيرة الأجل إلى عودة حالة عدم الاستقرار والاضطرابات الأمنية والسياسة التي شهدتها البلاد خاصة خلال النصف الثاني من عام 2014، مما خلق شعور بالقلق لدى العملاء ولجوئهم إلى سحب بعض مدخراتهم، الأمر الذي انعكس على خفض رصيد الودائع لدى هذه المصارف.

### نسبة الرفع المالي



الشكل رقم (3) نسبة الرفع المالي

المصدر: الجدول رقم (1)

-نسبة السيولة: ويمكن قياسها بإجمالي الأصول السائلة على إجمالي الودائع، وتشمل الأصول السائلة كل من النقدية بخزينة المصرف والمؤسسات والمقاصة والأرصدة لدى مصرف ليبيا المركزي بالعملة المحلية والأجنبية وشهادات الإيداع والودائع الزمنية، والجدول رقم (3) يوضح هذه النسبة:-

جدول (3) نسبة مخاطر السيولة

النسبة	إجمالي الودائع	إجمالي الأصول السائلة	السنوات
71.2%	1,732,254	1,235,021	2004
81.4%	2,008,089	1,635,556	2005
77.5%	2,397,876	1,860,406	2006
83.8%	2,970,289	2,491,082	2007
80.7%	4,273,394	3,450,010	2008

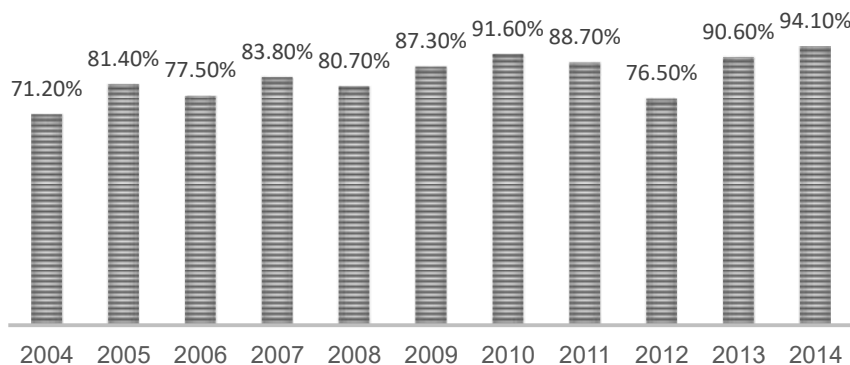
%87.3	7,062,934	6,167,633	2009
%91.6	6,375,901	5,841,188	2010
%88.7	8,597,586	7,633,620	2011
%76.5	8,667,635	6,639,078	2012
%90.6	11,583,235	10,502,892	2013
%94.1	9,555,350	8,998,352	2014
%83.95	5,929,504	5,132,258	المتوسط

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان، البيانات من ميزانيات مصرف الوحدة

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة إدارة السيولة وفقاً لأهداف وسياسة المصرف، عادة ما يحدد المصرف نسبة داخلية للسيولة، ويجب ألا تقل سيولته عنها وإلا واجه المصرف مخاطر عديدة مثل مخاطر السحب ومخاطر التمويل، ولا يفضل زيادة هذه النسبة عن معدلاتها النمطية، حتى لا يكون لدى المصرف أرصدة معطلة مما يقلل العائد النهائي المتوقع للمصرف.

ونلاحظ من الجدول السابق إن نسبة السيولة كانت 71.2% في سنة 2004، وارتفعت هذه النسبة بشكل كبير بأكثر من 10% في سنة 2005 لتصل 81.4%، وفي السنة التي تليها انخفضت لتبلغ 77.5%، وارتفعت في سنة 2007 لتصل 83.8%، ثم انخفضت بأكثر من 3% في سنة 2008، واستمرت في الارتفاع لتصل إلى 91.6% في سنة 2010، ويرجع ذلك إلى زيادة قيمة الأصول السائلة للمصرف محل الدراسة مقابل إجمالي ودائعه، وارتفاع هذه النسبة يوضح أن المصرف قيد الدراسة لديه أصول معطلة مما سيؤثر سلباً على ربحية المصرف، وثم انخفضت بشكل تدريجي لتصل إلى 76% في سنة 2012، وارتفعت بشكل كبير بمقدار 14% في 2013 لتبلغ 90.6%، وفي سنة 2014 بلغت هذه النسبة أعلى مستوياتها لتصل إلى 94%، وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة تفضيل المصرف للتوظيفات مرتفعة للسيولة وقليلة المخاطر، وكان لإصدار قانون رقم (1) لسنة 2013 والذي يفرض على المصارف التجارية اللببية عدم التعامل بالربا، والذي أثر كبير في حالة عدم اليقين المصاحبة للمناخ الاقتصادي الذي تعمل فيه المصارف التجارية.

## نسبة السيولة



الشكل رقم (6) نسبة السيولة

المصدر: الجدول (3) من إعداد الباحثان

- نسبة الإقراض: ويمكن قياسها بالأصول المرجحة للمخاطر على إجمالي الأصول وتشمل الأصول المرجحة للمخاطر نسبة 20% من الاستثمارات الأخرى ونسبة 50% من التسهيلات الائتمانية ونسبة 100% من الأرصدة المدينة تحت التسوية والأصول الثابتة والمباني تحت التشييد، ويتكون جزء كبير من هذه الأصول من التسهيلات الائتمانية والحسابات المدينة تحت التسوية فيمكن النظر إليها كمؤشر التزام المصرف بمعايير تصنيف الديون وتطبيق التعليمات الصادرة من الجهات الرقابية والإشرافية كمصرف ليبيا المركزي وغيرها، والجدول (4) يوضح هذه النسبة:

جدول (4) نسبة الإقراض

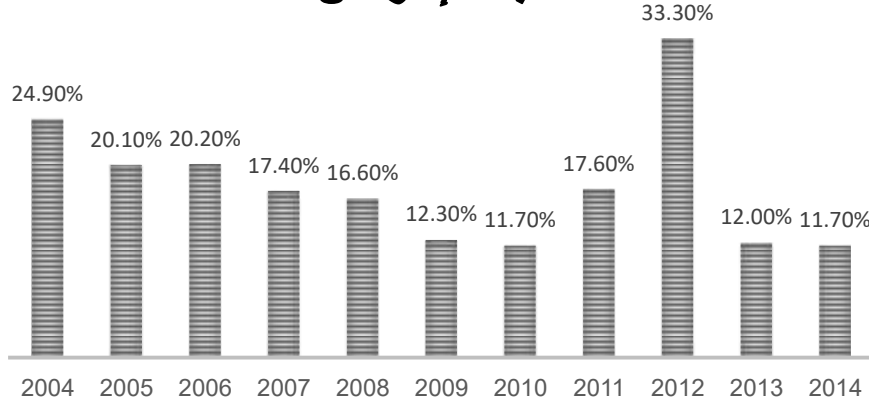
السنوات	الأصول المرجحة للمخاطر	إجمالي الأصول	النسبة
2004	555,290	2,225,754	24.9%
2005	510,670.6	2,531,319	20.1%
2006	583,000.5	2,878,603	20.2%
2007	621,701.2	3,571,588	17.4%
2008	805,959.6	4,838,440	16.6%
2009	955,007.5	7,755,001	12.3%
2010	869,353.7	7,372,345	11.7%
2011	1,783,494.7	10,108,039	17.6%
2012	3,862,201.7	11,579,132	33.3%
2013	1,557,279.2	12,930,027	12.0%
2014	1,340,003.7	11,428,261	11.7%
المتوسط	1,222,178	7,019,864	17.98%

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان، البيانات من ميزانيات مصرف الوحدة

نلاحظ من الجدول أن نسبة الائتمان أو الإقراض كانت 24.9% في سنة 2004، ثم بدأت بالانخفاض التدريجي لتصل نسبة 11.7% في سنة 2010، ثم ارتفعت بمقدار 5.9% في سنة 2011 لتصبح 17.6% بسبب الزيادة في قيم الحسابات المدينة تحت التسوية في هذه السنة بأكثر من سبعة أضعاف عن سنة 2010 حيث كانت 141,549 لتصبح 1,031,100، وطم واصلت الزيادة حتى وصلت إلى الضعف تقريباً ونسبة 33.3% في سنة 2012، ذلك بسبب الارتفاع الملحوظ في الحسابات المدينة تحت التسوية ويرجع ذلك إلى عدم الاستقرار الأمني بالبلاد وضبابية الوضع الاقتصادي في تلك الفترة وبالتالي ارتفعت الأصول المرجحة للمخاطر بهذه السنة لتصل إلى 3,862,201.7 حيث كانت 1,783,494.7، وذلك لعدم توفر مناخ العمل المناسب وضعف الضمانات التي يمكن تقديمها مقابل الحصول على القروض خلال السنتين 2011 و2012، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع سيولة المصرف إلى معدلات عالية والذي سوف يتم الحديث عنه في نسبة السيولة، كذلك صدور القانون رقم (1) لسنة 2013 الذي يمنع التعامل بالفوائد الدائنة والمدينة في جميع المعاملات المدينة والتجارية التي تجرى بين الأشخاص الطبيعية والاعتبارية.



## نسبة الإقراض



الشكل رقم (7) نسبة الإقراض

المصدر: الجدول رقم (4)

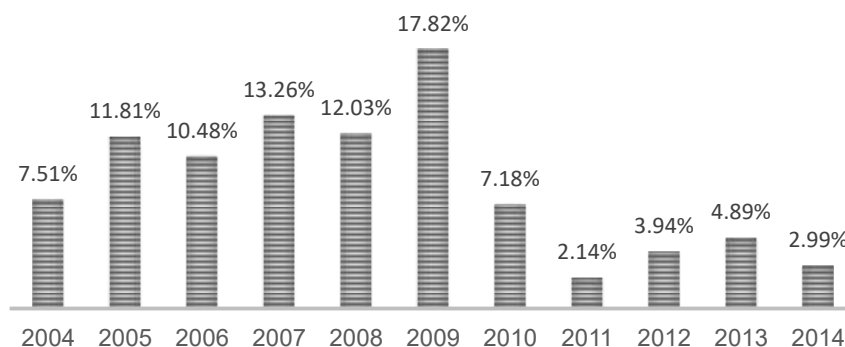
- نسب الربحية: وتم قياسها بمعدل العائد على حقوق الملكية والذي يوضح هذا المعدل العائد الذي يحصل عليه المصرف خلال استثماره لوحدته واحدة من حقوق الملكية، ومعدل العائد على إجمالي الأصول والذي يقيس صافي الدخل الناتج عن استثمار الأصول المملوكة، والجدول (2) يوضح هذه النسب:

جدول (2) نسب الربحية

السنوات	صافي الربح	إجمالي حقوق الملكية	إجمالي الأصول	معدل العائد على حقوق الملكية	معدل العائد على إجمالي الأصول
2004	13,423	178,651	2,225,754	%7.514	%0.603
2005	22,196	188,000	2,531,319	%11.806	%0.877
2006	23,685	226,119	2,878,603	%10.475	%0.823
2007	31,738	239,370	3,571,588	%13.259	%0.889
2008	29,491	245,058	4,838,440	%12.034	%0.610
2009	48,674	273,089	7,755,001	%17.823	%0.628
2010	35,069	488,219	7,372,345	%7.183	%0.476
2011	10,212	477,576	10,108,039	%2.138	%0.101
2012	19,595	497,172	11,579,132	%3.941	%0.169
2013	25,558	522,729	12,930,027	%4.889	%0.198
2014	16,090	538,819	11,428,261	%2.986	%0.141
المتوسط	25,066	352,255	7,019,864	%8.550	%0.501

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان، البيانات من ميزانيات مصرف الوحدة

## معدل العائد على حقوق الملكية

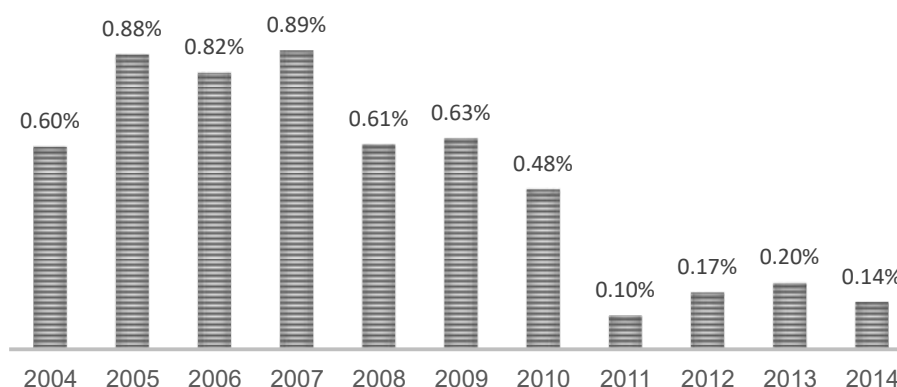


الشكل رقم (4) معدل العائد على حقوق الملكية

المصدر: الجدول رقم (2)

ومن خلال الشكل والجدول أعلاه نلاحظ نسبة معدل العائد على إجمالي حقوق الملكية (ROE) كانت في الست سنوات الأولى للدراسة ما بين 7.51% في سنة 2004 و 17.82% بسنة 2009 وهي أعلى نسبة وصل لها معدل العائد على حقوق الملكية، بعكس سنوات الدراسة الخمس الأخيرة والتي بدأت بالانخفاض الحاد من سنة 2010 لتصل إلى 7.18% ويرجع ذلك إلى عدة أسباب، أولاً زيادة المصروفات بأكثر من 33 مليون دينار في المصروفات العمومية و 3 مليون في مصروف الاستهلاك السنوي، ثانياً انخفاض 19 مليون دينار تقريباً في قيمة إيرادات الفوائد المحصلة لهذه السنة عن سابقتها، ثالثاً الزيادة في رأس مال المصرف 108 مليون دينار إلى 432 مليون دينار أي أربعة أضعاف، وقد استمرت هذه النسبة في الانخفاض لتصل إلى 2.14% في سنة 2011 وهي أقل نسبة يحققها هذا المعدل، وبالرغم من تعافيتها في السنتين 2012 و 2013 لتصل إلى 5% تقريباً إلا إنها انخفضت من جديد لتصل إلى أقل من 3%.

## معدل العائد على إجمالي الأصول



الشكل رقم (5) معدل العائد على إجمالي الأصول

المصدر: الجدول رقم (2)

يعتبر معدل العائد على الأصول مقياساً هاماً لربحية وأداء المصرف، لأنها تدل على قدرة الدينار الواحد المستثمر بالموجودات على خلق عائد للمصرف، كما إنها تلخص العلاقة بين نسب الربحية والنشاط ويعطي هذا المعدل فكرة عن مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصولها لتحقيق الأرباح، فقد حقق مصرف الوحدة معدل العائد على الأصول مرتفعاً خلال السنوات 2004-2010 نسب على التوالي 0.60%، 0.88%، 0.82%، 0.89%، 0.61%، 0.63%، 0.48%، بسبب توجه المصرف للاستثمار بشكل كبير في شهادات إيداع مصرف ليبيا المركزي؛ إلا أنه خلال السنوات الأخيرة للدراسة 2011-2014 شهد انخفاضاً ملحوظاً حيث بلغ متوسط معدل العائد على الأصول لهذه السنوات 0.15%، وهو اقل من معيار الصناعة والذي بلغ 0.52%.

– نسبة كفاية رأس المال: ويمكن قياسها بإجمالي حقوق الملكية على إجمالي الأصول المرجحة للمخاطر، والجدول التالي يوضح هذه النسبة:

#### جدول (5) نسبة كفاية رأس المال

النسبة	إجمالي الأصول المرجحة للمخاطر	إجمالي حقوق الملكية	السنوات
32.1%	555,290	178,651	2004
36.8%	510,670.6	188,000	2005
38.7%	583,000.5	226,119	2006
38.5%	621,701.2	239,370	2007
30.4%	805,959.6	245,058	2008
28.5%	955,007.5	273,089	2009
56.1%	869,353.7	488,219	2010
26.7%	1,783,494.7	477,576	2011
12.8%	3,862,201.7	497,172	2012
33.5%	1,557,279.2	522,729	2013
40.2%	1,340,003.7	538,819	2014
34.03%	1,222,178	352,255	المتوسط

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان، البيانات من ميزانيات مصرف الوحدة

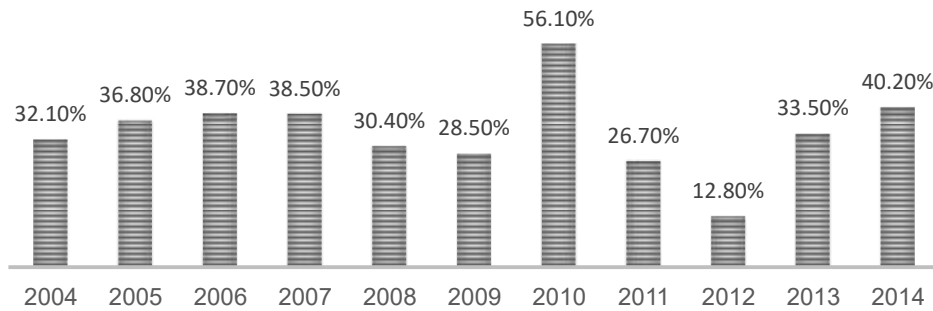
تشير هذه النسبة إلى حجم الأصول الخطرة التي يمكن تغطيتها من خلال رأس المال، وهي تقيس ملائمة رأس المال للموجودات الخطرة بهدف المحافظة على المركز المالي للمصرف بصورة جيدة، وارتفاع هذه النسبة يدل على توفير الحماية اللازمة لأموال المودعين وبالتالي انخفاض المخاطر، ونلاحظ من الجدول أن هذه النسبة لم تتجاوز الـ 50% إلا في سنة 2010 وذلك لزيادة مصرف الوحدة لرأسماله بمقدار 400% حيث كان رأس المال المصرف 108,000 في سنة 2009 فيصبح 432,000.

وقد دلت الأدبيات المالية والمصرفية إلى وجود علاقة وطيدة بين مخاطر رأس المال وكفاية رأس المال المتمثلة بمعدل حقوق الملكية للأصول المرجحة للمخاطر، وهذا يعني أن إدارة مخاطر رأس المال تتطلب زيادة كفاية رأس المال لمواجهة مخاطر الاستثمار، حيث بلغت مخاطر رأس المال أعلى مستوياتها في سنة 2012 بانخفاض نسبتها إلى 12.8%، واتضح للباحثان من خلال القوائم المالية للمصرف محل الدراسة سبب انخفاض هذه النسبة إلى

الارتفاع الملحوظ في بند الحسابات المدينة تحت التسوية بقيمة 1,714,249 في سنة 2012 عن سابقتها، وبالتالي سترتفع قيمة الأصول المرجحة للمخاطر، ثم بدأت هذه النسبة بالارتفاع أي انخفاض مخاطر رأس المال تتجاوز 40% في سنة 2014.

ومن خلال تقرير مصرف ليبيا المركزي تم ملاحظة أن متوسط الصناعة لهذه النسبة 12.3% وبمقارنة متوسط نسبة كفاية رأس المال للمصرف قيد الدراسة حيث بلغت 34% وهذه تعتبر مرتفعة جدا وارتفاعها يعني عدم استخدام المصرف لأصوله بكفاءة مما يضعف أداءه وتحقيقه لأرباح مرضية.

## نسبة كفاية رأس المال



الشكل رقم (8) نسبة كفاية رأس المال

المصدر: الجدول رقم (5)

## 10- النتائج والتوصيات:

في ضوء ما تقدم يمكن استخلاص النتائج التالية:

- 1- اعتماد المصارف التجارية على الرفع المالي عن طريق الودائع بجميع أنواعها كمصدر رئيسي لتمويل مواردها المالية، حيث يكون تأثير الرفع المالي على الاستثمار ايجابياً، إذا ما نجحت إدارة المصرف قيد الدراسة في استثمار الأموال المقترضة بحيث تحقق عائد على الاستثمار يفوق الفوائد المدفوعة للحصول على تلك الأموال .
- 2- عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الرفع المالي ومخاطر السيولة بالمصارف التجارية، فقد بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.926) وهي أكبر من 0.05.
- 3- من خلال تحليل حساب نسب الإقراض تبين وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الرفع المالي ومخاطر سعر الفائدة بالمصارف التجارية، فقد بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.015) وهي أقل من 0.05.
- 4- أظهرت النتائج أن ربحية المصارف التجارية وأدائها تأثر سلباً ذلك لان المصارف لديها أصول معطلة، وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة تفضيل المصرف للتوظيفات مرتفعة للسيولة وقليلة المخاطر، كاستثمار المصارف التجارية الليبية جزء كبير من أصولها في شهادات إيداع مصرف ليبيا المركزي والتي تتسم بارتفاع درجة سيولتها وانخفاض ربحيتها، مما اثر بشكل ملحوظ في معدلات الربحية لهذه المصارف.

5-تعتبر نسبة متوسط كفاية رأس المال للمصرف قيد الدراسة مرتفعة جدا والتي بلغت نحو 34% وبمقارنتها مع متوسط الصناعة والذي بلغ 12.3%، وهذا يعني عدم استخدام المصرف لأصوله بكفاءة مما يضعف أداءه وتحقيقه لأرباح مرضية.

#### - التوصيات:

1-محاولة إعادة تصنيف ديون المصارف التجارية بشكل أكثر دقة، وأن تعمل هذه المصارف على مضاعفة جهودها في متابعة هذه الديون وتحصيل ما يمكن تحصيله منها، والعمل على زيادة حجم المحفظة الائتمانية، والحد من المخاطر التي تواجه الائتمان من خلال تحسين سياسات وممارسات منح الائتمان وترسيخ ثقافة إدارة المخاطر.

2- زيادة الاهتمام بإدارة المخاطر في كل المصارف التجارية، وتفعيل عملها بشكل يجعلها تغطي جميع المخاطر التي قد تتعرض لها هذه المصارف، بحيث يتم من خلالها تحدد المخاطر بما يتلاءم مع التغيرات المستمرة في بيئة الأعمال المصرفية، فكلما تمكنت من التحوط والسيطرة على هذه المخاطر مما سيكون له تأثير بالغ الأهمية على نمو هذه المصارف التجارية واستقرارها.

3- زيادة الاهتمام من إدارة المصرف قيد الدراسة في استثمار الأموال المقترضة بحيث تحقق عائد على الاستثمار يفوق الفوائد المدفوعة للحصول على تلك الأموال .

4-ضرورة قيام إدارة المصارف التجارية بتطوير ثقافة وآليات التعامل مع المخاطر المالية، وبيان خطورة غياب ذلك، بالنظر إلى ما يترتب عليها من انعكاسات سلبية على القيمة السوقية لهذه المصارف، تحقيقاً لعناصر الانضباط والاستقرار المالي.

5-ضرورة إعادة تفعيل سوق المال الليبي، لتحسين مناخ الأعمال الذي تعمل في ظله المصارف التجارية حتى تستطيع هذه المصارف انتهاز سياسة تنويع في استثمار أموالها.

المراجع العربية:

- الصادق إجمال الجعفري. (2018). الإدارة المالية والتحليل المالي. بنغازي، ليبيا: دارالكتب الوطنية .
- حمزة محمود الزبيدي. (2006 ، الطبعة الأولى). أساسيات الإدارة المالية . بغداد ، العراق: الوراق للنشر .
- زبير عياش. (2013). اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات القطاع المصرفي العالمي . الجزائر: مجلة العلوم الانسانية، العدد 30، تصدرها جامعة محمد خيضر .
- زهراء الغزير. (2013). أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية . الجزائر: رسالة ماجستير في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- سعيد توفيق عبيد وسيد محمود الهواري. (1998). الإدارة المالية قرارات الاجل الطويل وقيمة المنشأة. القاهرة، مصر: عين شمس.
- فتحي إبراهيم محمد أحمد. (2007). مذكرات في مبادئ التمويل والاداة المالية. اسيوط، مصر: دار النشر بجامعة اسيوط.
- فلاح حسن الحسني و مؤيد عبدالرحمن. (2009). إدارة البنوك كمدخل كمي واستراتيجي معاصر. عمان، الاردن: دار وائل.
- عبدالمطلب عبدالحميد، (2001)، العولمة و اقتصاديات البنوك، القاهرة، مصر: الدارالجامعية .
- ليلي محمد كشادة. (2005). دراسة الهياكل المالية لبعض المصارف التجارية. طرابلس، ليبيا: رسالة ماجستير غير منشورة.
- محمد محمود الخطيب. (2009). الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات. عمان، الاردن: دار الحامد.
- محمد محمود عبدربه محمد. (2000). مخاطر على البيانات المحاسبية، الإسكندرية، مصر: الدارالجامعية.
- محمد مطر. (2003). التحليل المالي الائتماني ، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية ، عمان الأردن وائل للنشر ، ط 1 .
- محمود صبح. (2000). الادارة المالية طويلة الاجل. مصر: كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- مدحت إبراهيم الطراونة. (2004)، أثر الرفع المالي في ربحية الشركات المساهمة ، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد 15، العدد 1.
- منير ابراهيم هندي. (2003). الفكر الحديث في مجال التمويل. الاسكندرية، مصر: دارالمعارف.
- وستون فرد بيكهام يوجين. (1993 ،)، التمويل الإداري (ترجمة: بيله عبد الرحمن ، النعماني عبد الفتاح). الرياض ، المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر والتوزيع .
- وائل محمد إدريس و طاهر محسن الغالبي. (2009). سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي اساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن. عمان، الاردن: دار وائل للنشر .

وليد ناجي الحياي. (2004). التحليل المالي، الاتجاه المعاصر في التحليل المالي (منهج علمي عملي متكامل). عمان، الاردن: مطبعة الوراق.

حطاش عبدالسلام & سودار حمزة. (المجلد 07 ديسمبر، 2016). تحليل أثر معيار الرفع المالي لبازل III على التحكم في المخاطر المالية بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية. مجلة تنمية الموارد البشرية، جامعة فرحات عباس سطيف، صفحة العدد الثاني.

عبد الوهاب دادن. (العدد 4، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006). تحليل المقارنات النظرية حول أمثلية الهيكل المالي. مجلة الباحث، صفحة 108.

عبد الوهاب دادن ورشيد حفصي. (المجلد السابع العدد الثاني، 2014). تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي (AED) خلال الفترة 2011/2006. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، صفحة 24.

مصرف ليبيا المركزي، (الربعاول، 2010)، نشرة المؤشرات الاقتصادية والمالية، طرابلس، ليبيا: ادارة الاحصاء والقياس.

معهد الدراسات المصرفية، (2012)، اتفاقية بازل 3 الصناعة المصرفية العالمية في مواجهة رقابة المصارف، الكويت: مجلة اضاءات مالية ومصرفية، العدد 5.

لطيف & آخرون زيود. (27 نوفمبر، 2005). تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، صفحة المجلد (27) العدد 4.

مصرف الوحدة، (2005)، التقرير السنوي، بنغازي، ليبيا: الادارة العامة.

مصرف الوحدة، (2006)، التقرير السنوي، بنغازي، ليبيا: الادارة العامة.

مصرف الوحدة، (2008)، التقرير السنوي 38، بنغازي، ليبيا: الادارة العامة.

مصرف الوحدة، (2010)، التقرير السنوي 40، بنغازي، ليبيا: الادارة العامة.

مصرف ليبيا المركزي، طرابلس، (2010) الربع الاول، نشرة المؤشرات الاقتصادية والمالية، ادارة الاحصاء والقياس  
مصرف ليبيا المركزي. (2013). التقرير السنوي السابع والخمسون. طرابلس، ليبيا: مصرف ليبيا المركزي.

مصرف ليبيا المركزي. (2014). التقرير السنوي الثامن والخمسون. طرابلس، ليبيا: مصرف ليبيا المركزي.

عضيد شياح عواد. (26 ابريل، 2017). <http://www.nib.iq/ar/articles-studies/basel4>. تاريخ الاسترداد 03 07 2018، من موقع المصرف الوطني الاسلامي: <http://www.nib.iq/ar/articles-studies/basel4>

موقع مصرف الوحدة، (31 11، 2017). [www.wahdabank.ly](http://www.wahdabank.ly). تاريخ الاسترداد 03 09 2017، من الموقع الرسمي لمصرف الوحدة.

موقع مصرف ليبيا المركزي. (<https://cbl.gov.ly>). (31Mar, 2012). تم الاسترداد من الرقابة المصرفية: <https://cbl.gov.ly>

- Brealey R. A, M. ., (2003). Principles of Corporate Finance . , 7th Edition
- Ebaid, I. E.-S. (2009). The impact of capital-structure choice on firm performance.  
Egypt: The Journal of Risk Finance.
- Ross S, A. ., (2002). Fundamentals of Corporate Finance , sixth Edition,. A1ternante  
Edition.
- Mohammed, M. &. (2001). Corporate Finance. NewDelhi: McGraw: Hill-Offices.
- schmid, G. J. (, 2010). Levered Returns , The Journal of finance.